النوع الثامن والخمسون

في بدائع القرآن

أفرده بالتصنيف ابنُ أبي الإصبع[1]، فأورد فيه نحو مئة نوع، وهي: المجاز، والاستعارة، والتشبيه، والكناية، والإرداف، والتمثيل، والإيجازُ، والاتساع، والإشارة، والمساواة، والبسْط، والإيغال، والتتميم، والتَّكميل والاحتراس، والاستقصاء، والتذييل، والزيادة، والترديد، والتكرار، والتفسير، والإيضاح، ونفي الشيء بإيجابه، والمذهب الكلامي، والقول بالموجب، والمناقضة، والانتقال، والإسجال، والتسليم، والتمكين، والتوشيح، والتَّسهيم، وردّ العجُز على الصدر، وتشابه الأطراف، ولزوم ما لا يلزم، والتخيير، والتسجيع، والتسريع، والإيهام: وهو التورية، والاستخدام، والالتفات، والاطّراد، والانسجام، والإدماج، والافتنان، والاقتدار، وائتلاف اللفظ مع اللفظ، وائتلاف اللفظ مع المعنى، والاستدراك، والاستثناء، والاقتصاص، والإبدال، وتأكيد المدح بما يشبه الذم، والتفويت، والتغاير، والتقسيم، والتذْبيج، والتنكيت، والتجريد، والتعديد، والترتيب، والترقي، والتدلي، والتضمين، والجناس، والجمع والتفريق، والجمع والتقسيم، والجمع مع التفريق والتقسيم، وجمع المؤتلف والمختلف، وحسن النَّسَق، وعتاب المرء نفسَه، والعكس، والعنوان، والفرائد، والقَسم، واللفّ والنشر، والمشاكلة، والمزاوجة، والمبالغة، والمطابقة، والمقابلة، والموارَبة، والمراجعة، والنَّزاهة، والإبداع، والمقارنة، وحسن الابتداء، وحسن الختام، وحسن التَّخلُّص، والاستطراد.

فأمَّا المجاز وما بعده إلى الإيضاح: فقد تقدَّم بعضها في أنواع مُفرَدة، وبعضها في نوع الإيجاز والإطناب مع أنواع أُخر، كالتعريض والاحتباك، والاكتفاء، والطَّرد، والعكس.

وأما نفي الشيء بإيجابه: فقد تقدَّم في النوع الذي قبل هذا.

وأما المذهب الكلاميّ والخمسة بعده، فستأتي في نوع الجدل مع أنواع أُخَر مزيدة.

وأما التَّمكين والثمانية بعده: فستأتي في أنواع الفواصل.

وأمَّا حسن التخلص والاستطراد: فسيأتيان في نوع المناسبات.

وأمَّا حسن الابتداء وبراعة الختام: فسيأتيان في نوعَي الفواتح والخواتم.

وها أنا أورد الباقي مع زوائدَ ونفائسَ لا توجد مجموعةً في غير هذا الكتاب.

الإيهام، ويدعى التورية: أن يُذكر لفظ له معنيان ـ إمَّا بالاشتراك، أو التواطؤ، أو الحقيقة والمجاز ـ أحدهما قريب والآخر بعيد، ويقصد البعيد، ويُورَّى عنه بالقريب، فيتوهّمه السامع من أول وهلة.

---

(١) هو كتاب «بديع القرآن»، وقد قام بتحقيقه الأستاذ حفني محمد شرف. ط: دار نهضة مصر.

قال الزمخشريّ: لا ترى باباً في البيان أدقَّ ولا ألطفَ من التورية، ولا أنفع ولا أعونَ على تعاطي تأويل المتشابهات في كلام الله ورسوله. قال: ومن أمثلتها: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فإنَّ الاستواء على معنيين: الاستقرار في المكان، وهو المعنى القريب المورَّى به، الذي هو غيرُ مقصود، لتنزيهه تعالى عنه. والثَّاني: الاستيلاء والمُلْكُ، وهو المعنى البعيدُ المقصود، الذي وَرَّى عنه بالقريب المذكور. انتهى.

وهذه التورية تسمى مجرَّدة؛ لأنها لم يذكر فيها شيء من لوازم المورَّى به ولا المورَّى عنه.

ومنها: ما تُسمَّى مرشَّحة، وهي التي ذكِر فيها شيءٌ من لوازم هذا أو هذا. كقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فإنَّه يحتمِلُ الجَارحة وهو المورَّى به، وقد ذكر من لوازمه على جهة الترشيح البنيان، ويحتمل القوَّة والقُدْرةَ، وهو البعيدُ المقصود.

قال ابنُ أبي الإصبع في كتابه «**الإعجاز**»[1]: ومنها: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥]. فالضَّلال يحتمل: الحبَّ، وضدَّ الهدى. فاستعمل أولاد يعقوب ضدَّ الهُدَى تورية عن الحُبّ.

﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢]. على تفسيره بالدِّرْع؛ فإنَّ البدن يطلق عليه وعلى الجسد، والمرادُ البعيدُ وهو الجسدُ.

قال: ومن ذلك قوله بعد ذكر أهل الكتاب من اليهود والنصارى حيث قال: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ﴾ [البقرة: ١٤٥]. ولما كان الخطاب لموسى من الجانب الغربي وتوجَّهت إليه اليهود، وتوجهت النصارى إلى المشرق، كانت قبلةُ الإسلام وسطاً بين القبلتين، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: خياراً، وظاهرُ اللفظ يوهِم التوسُّط، مع ما يَعْضِدُه من توسّط قبلةِ المسلمين، صدق على لفظة (وسط) هاهنا أن يسمّي تعالى به لاحتمالها المعنيين. ولمَّا كان المرادُ أبعدَهما وهو الخيار، صَلَحت أن تكون من أمثلة التورية.

قلت: وهي مرشحة بلازم المورَّى عنه، وهو قوله: ﴿لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. فإنَّه من لوازم كونهم خياراً، أي: عُدولاً، والإتيان قبلها من قسم المجرَّدة.

ومن ذلك قوله: ﴿وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٦]؛ فإنَّ النَّجم يطلق على الكوكب، ويرشِّحه له ذكر الشمس والقمر. وعلى مَا لا ساق له من النبات، وهو المعنى البعيدُ له، وهو المقصود في الآية.

ونقلتُ من خط شيخ الإسلام ابن حجر: أن من التورية في القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]. فإن ﴿كَآفَّةً﴾ بمعنى (مانع)، أي: تكفّهم عن الكفر والمعصية، والهاء للمبالغة، وهذا معنىً بعيد. والمعنى القريب المتبادر أن المراد جامعة بمعنى (جميعاً). لكن منَع من

(١) «بديع القرآن» ص١٠٢ باب التورية.

حمله على ذلك أن التأكيد يتراخى عن المؤكَّد، فكما لا تقول: رأيتُ جميعاً الناسَ، لا تقول رأيت كافةً الناسَ.

الاستخدام: هو والتورية أشرفُ أنواع البديع، وهما سِيّان، بل فضَّله بعضُهم عليها. ولهم فيه عبارتان.

إحداهما: أن يؤتَى بلفظ له معنيان فأكثر مراداً به أحد معانيه، ثم يؤتَى بضميره مراداً به المعنى الآخر. وهذه طريقة السكاكيّ وأتباعه.

والأخرى: أن يؤتَى بلفظ مشترك، ثم بلفظين، يفهم من أحدهما أحدُ المعنيين ومن الآخرِ الآخرُ. وهذه طريقة بَدْر الدين بن جماعة في «**المِصْباح**». ومشى عليها ابن أبي الإصبع[1]، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] الآية، فلفظ ﴿كِتَابٌ﴾ يحتمل الأمد المحتوم، والكتاب المكتوب، فلفظ ﴿أَجَلٍ﴾ يخدم المعنى الأول، و﴿يَمْحُواْ﴾ يخدم الثاني.

ومثَّل غيره بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ . . .﴾ الآية [النساء: ٤٣]. فالصلاة تَحتمل أن يراد بها فعلها وموضعها، وقوله: ﴿حَتَّىٰ تَعْلَمُواْ مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣] يخدم الأول، و﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣] يخدم الثاني.

قيل: ولم يقع في القرآن على طريقة السكاكيّ.

قلت: وقد استخرجتُ بفكري آياتٍ على طريقته، منها قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، فأمر الله يراد به: قيام الساعة، والعذاب، وبعثة النبي ﷺ. وقد أريد بلفظه الأخيرُ، كما أخرج ابن مردويه من طريق الضحَّاك عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾. قال: محمدٌ، وأُعيد الضمير عليه في: ﴿تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١]، مراداً به قيام الساعة والعذاب.

ومنها ـ وهي أظهرُها ـ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٢]. فإنَّ المراد به آدم، ثم أعاد عليه الضمير مراداً به ولَده فقال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾ [المؤمنون: ١٣].

ومنها: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، ثم قال: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٢]، أي: أشياء أخر، لأن الأولين لم يسألوا عن الأشياء التي سأل عنها الصحابة، فنُهوا عن سؤالها.

الالتفات: نقلُ الكلام من أسلوب إلى آخر، أعني من التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلى آخرَ منها، بعد التعبير بالأول. وهذا هو المشهور. وقال السكاكيّ: إمَّا ذلك، أو التعبير بأحدهما فيما حقُّه التعبيرُ بغيره.

وله فوائد:

منها: تطرية الكلام، وصيانة السمع عن الضَّجر والمَلال، لما جُبِلت عليه النفوس من حبّ التنقلات، والسآمة من الاستمرار على منوالٍ واحد، وهذه فائدته العامة.

---

(١) انظر «بديع القرآن» ص١٠٢ باب التورية.

ويختص كلّ موضع بنُكَتٍ ولطائفَ باختلاف محلِّه، كما سنبينه.

مثاله: من التكلم إلى الخطاب ـ ووجهُه: حثُّ السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه، وأعطاه فضل عناية تخصيص بالمواجهة ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٢٢]. والأصل (وإليه أُرجع)، فالتفت من التكلم إلى الخطاب. ونكتته: أنه أخرج الكلام في معرض مناصحته لنفسه وهو يريد نصْحَ قومه، تلطفاً وإعلاماً أنه يريد لهم ما يريد لنفسه، ثم التفت إليهم؛ لكونه في مقام تخويفهم ودعوتهم إلى الله تعالى.

كذا جعلوا هذه الآية من الالتفات، وفيه نظر؛ لأنه إنما يكون منه إذا قصد الإخبارَ عن نفسه في كلتا الجملتين، وهنا ليس كذلك، لجواز أن يريد بقوله: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ المخاطبين لا نفسه.

وأُجيب: بأنَّه لو كان المراد ذلك لما صَحَّ الاستفهامُ الإنكاري، لأن رجوع العَبْد إلى مولاه ليس بمستلزم أن يعبدَه غير ذلك الراجع. فالمعنى: كيف لا أعبد من إليه رجوعي، وإنَّما عدل عن (وإليه أرجع) إلى ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾؛ لأنه داخل فيهم، ومع ذلك أفاد فائدة حسنة، وهي: تنبيههم على أنه مثلُهم في وجوب عبادة مَن إليه الرجوعُ.

ومن أمثلته أيضاً: قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الأنعام: ٧١، ٧٢].

ومثاله من التكلم إلى الغيبة ـ ووجهه: أن يفهَم السامع أن هذا نمط المتكلم وقصده من السامع؛ حَضَر أو غاب، وأنه ليس في كلامه ممن يتلوّن ويتوجّه، ويبدي في الغيبة خلاف ما يبديه في الحضور ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ١، ٢]. والأصل (لنغفر لك). ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ [الكوثر: ١، ٢]. والأصل (لنا). ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ۝٥ رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ [الدخان: ٥، ٦]. والأصل (منَّا). ﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، إلى قوله: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]. والأصل (وبي) وعَدَل عنه لنكتتين: إحداهما: دفع التُّهَمة عن نفسه بالعصبيَّة لها، والأخرى: تنبيههم على استحقاقه الاتّباعَ بما اتصف به من الصفات المذكورة والخصائص المتلوَّة.

ومثاله من الخطاب إلى التكلّم لم يقع في القرآن، ومثَّل له بعضُهم بقوله: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، ثم قال: ﴿إِنَّآ ءَامَنَّا بِرَبِّنَا﴾ [طه: ٧٣]. وهذا المثال لا يصحُّ، لأن شرط الالتفات أن يكون المرادُ به واحداً.

ومثاله من الخطاب إلى الغيبة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]. والأصل (بكم). ونكتة العدول عن خطابهم إلى حكاية حالهم لغيرهم: التعجُّبُ من كفرهم وفعلهم، إذ لو استمرَّ على خطابهم لفاتت تلك الفائدة.

وقيل: لأن الخطاب أوَّلاً كان مع الناس مؤمنهم وكافرهم، بدليل: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢]. فلو كان (وجرين بكم) للزم الذمّ للجميع، فالتفت عن الأول للإشارة إلى اختصاصه بهؤلاء الذين شأنهم ما ذكره عنهم في آخر الآية، عدولاً من الخطاب العام إلى الخاص.

قلت: ورأيت عن بعض السلف في توجيهه عكسَ ذلك؛ وهو: أن الخطاب أوَّله خاصٌّ وآخرُه عامٌّ. فأخرج ابنُ أبي حاتم[1] عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أنه قال في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]. قال: ذكَر الحديث عنهم، ثم حدَّث عن غيرهم، ولم يقل: (وجرين بكم)؛ لأنه قصد أن يجمعهم وغيرَهم، وجرين بهؤلاء وغيرهم من الخلْقِ. هذا عبارته. **فلله درُّ السلف ما كان أوقفهم على المعاني اللطيفة التي يدأب المتأخِّرون فيها زماناً طويلاً، ويُفنون فيها أعمارهم، ثم غايتهم أن يحوموا حول الحمى.**

وممَّا ذكر في توجيهه أيضاً: أنهم وقت الركوب حضروا، لأنهم خافوا الهلاك وغلبة الرياح، فخاطبهم خطاب الحاضرين، ثم لما جرتِ الرياح بما تشتهي السُّفن، وأمِنوا الهلاك، لم يبقَ حضورُهم كما كان، على عادة الإنسان أنَّه إذا أمن، غاب قلبه عن ربه، فلما غابوا ذكّرهم الله بصيغة الغيبة. وهذه إشارة صوفية.

ومن أمثلته أيضاً: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ [الروم: ٣٩]. ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات: ٧]. ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ أَنتُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ تُحْبَرُونَ ﴿٧٠﴾ يُطَافُ عَلَيْهِم﴾، والأصل (عليكم)، ثم قال: ﴿وَأَنتُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [الزخرف: ٧٠، ٧١]، فكرَّر الالتفات.

ومثاله من الغيبة إلى التكلم: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ﴾ [فاطر: ٩]. ﴿وَأَوْحَىٰ فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا ۚ وَزَيَّنَّا﴾ [فصلت: ١٢]. ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ إلى قوله: ﴿بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ﴾ ثم التفت ثانياً إلى الغيبة فقال: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١].

وعلى قراءة الحسن (ليريَه)[2] بالغيبة، يكون التفاتاً ثانياً من ﴿بَٰرَكْنَا﴾، وفي ﴿ءَايَٰتِنَآ ۚ﴾ التفات ثالث، وفي: ﴿إِنَّهُۥ﴾ التفات رابع.

قال الزمخشريّ[3]: وفائدته في هذه الآيات وأمثالها التنبيه على التخصيص بالقدرة، وأنه لا يدخل تحت قدرة أحد.

ومثاله من الغيبة إلى الخطاب: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا﴾ [مريم: ٨٨، ٨٩]. ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]. ﴿وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا إِنَّ هَٰذَا كَانَ لَكُمْ جَزَآءً﴾ [الإنسان: ٢١، ٢٢]. ﴿إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِىُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

ومن محاسنه ما وقع في سورة الفاتحة: فإنَّ العبد إذا ذكر الله تعالى وحده، ثم ذكر صفاته التي كل صفة منها تبعث على شدة الإقبال، وآخرها: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ المفيد أنه مالك الأمر كلّه في يوم الجزاء، يجد من نفسه حاملاً لا يقدر على دفعه على خطاب مَنْ هذه صفاته: بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات.

---

(١) في «تفسيره» ٦/ ١٩٣٨ (١٠٢٩٥)، يونس: ٢٢.

(٢) وهي قراءة شاذة.

(٣) في «كشافه» ٢/ ٤٣٧، الإسراء: ١.

وقيل: إنما اختير لفظ الغيبة للحمد، وللعبادة الخطاب، للإشارة إلى أن الحمد دون العبادة في الرتبة؛ لأنك تحمد نظيرك ولا تعبده، فاستعمل لفظ (الحمد) مع الغيبة، ولفظ (العبادة) مع الخطاب، لينسب إلى العظيم حال المخاطبة والمواجهة ما هو أعلى رتبة، وذلك على طريقة التأدُّب.

وعلى نحو من ذلك جاء آخر السورة فقال: ﴿ٱلَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ مصرِّحاً بذكر المنعم وإسناد الإنعام إليه لفظاً، ولم يقل: (صراط المنعم عليهم) فلمَّا صار إلى ذكر الغضب زوى عنه لفظه، فلم ينسبه إليه لفظاً، وجاء باللفظ منحرفاً عن ذكر الغاضب، فلم يقل: (غير الذين غضبت عليهم) تفادياً عن نسبة الغضب إليه في اللَّفظ حال المواجهة.

وقيل: لأنه لمَّا ذكر الحقيق بالحمد، وأجرى عليه الصفات العظيمة ـ من كونه ربًّا للعالمين ورحماناً ورحيماً ومالكاً ليوم الدين ـ تعلَّق العلم بمعلوم عظيم الشأن، حقيق بأن يكون معبوداً دون غيره، مستعاناً به، فخوطب بذلك لتميّزه بالصفات المذكورة تعظيماً لشأنه، حتى كأنه قيل: إيَّاك يا من هذه صفاتُه نخصُّ بالعبادة والاستعانة، لا غيرك.

قيل: ومن لطائفه التنبيهُ على أنَّ مبتدأ الخلق الغيبة منهم عنه سبحانه وتعالى، وقصورهم عن محاضرته ومخاطبته، وقيام حجاب العظمة عليهم، فإذا عرفوه بما هُوَ لَهُ، وتوسَّلوا للقرب بالثناء عليه، وأقرُّوا بالمحامد له وتعبَّدوا له بما يليق بهم، تأهَّلوا لمخاطبته ومناجاته فقالوا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

❁ ❁ ❁

تنبيهات

الأول: شرط الالتفات أن يكون الضمير في المنتقَل إليه عائداً في نفس الأمر إلى المنتقَل عنه، وإلَّا يلزم عليه أن يكون في (أنت صديقي) التفات.

الثاني: شرطه أيضاً أن يكون في جملتين؛ صرَّح به صاحب «**الكشاف**» وغيره، وإلَّا يلزم عليه أن يكون نوعاً غريباً.

الثالث: ذكر التَّنوخيّ في «**الأقصى القريب**» وابن الأثير وغيرهما: نوعاً غريباً من الالتفات، وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمه، كقوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ بعد ﴿أَنعَمْتَ﴾. فإنَّ المعنى: (غير الذين غضبت عليهم) وتوقَّف فيه صاحب «عروس الأفراح».

الرابع: قال ابن أبي الإصبع: جاء في القرآن من الالتفات قِسم غريب جدًّا، لم أظفر في الشعر بمثاله، وهو: أن يقدِّم المتكلم في كلامه مذكورين مرتبين، ثم يخبر عن الأول منهما، وينصرف عن الإخبار عنه إلى الإخبار عن الثاني، ثم يعود إلى الإخبار عن الأول. كقوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ﴾ [العاديات: ٦، ٧]. انصرف عن الإخبار عن الإنسان إلى الإخبار عن ربه تعالى، ثم قال منصرفاً عن الإخبار عن ربه تعالى إلى الإخبار عن الإنسان: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]. قال: وهذا يحسُن أن يُسمَّى التفاتَ الضمائر.

الخامس: يقرب من الالتفات نقل الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر، ذكره التنوخيّ وابنُ الأثير. وهو ستَّة أقسام أيضاً:

مثاله من الواحد إلى الاثنين: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ٧٨].

وإلى الجمع: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾ [الطلاق: ١].

ومن الاثنين إلى الواحد: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩]. ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ١١٧].

وإلى الجمع: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾ [يونس: ٨٧].

ومن الجمع إلى الواحد: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٨٧].

وإلى الاثنين: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٣٣، ٣٤].

السادس: ويقرب منه أيضاً الانتقال . . . من الماضي أو المضارع أو الأمر إلى آخر.

مثاله من الماضي إلى المضارع: ﴿أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ﴾ [فاطر: ٩]. ﴿خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ﴾ [الحج: ٣١]. ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥].

وإلى الأمر: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٩]. ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَٰمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱجْتَنِبُواْ﴾ [الحج: ٣٠].

ومن المضارع إلى الماضي: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾ [النمل: ٨٧]. ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ وَتَرَى ٱلْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَٰهُمْ﴾ [الكهف: ٤٧].

وإلى الأمر: ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓاْ أَنِّى بَرِىٓءٌ﴾ [هود: ٥٤].

ومن الأمر إلى الماضي: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ﴾ [البقرة: ١٢٥].

وإلى المضارع: ﴿وَأَنْ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّقُوهُ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٧٢].

الاطراد: هو أن يذكر المتكلِّم أسماء آباء الممدوح مرتبّةً على حُكم ترتيبها في الولادة.

قال ابن أبي الإصبع: ومنه في القرآن قوله تعالى حكايةً عن يوسف: ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٣٨]. قال: وإنَّما لم يأت به على الترتيب المألوف؛ فإن العادة الابتداءُ بالأب ثم الجد ثم الجدِّ الأعلى، لأنه لم يَرِدْ هنا مجرَّد ذكر الآباء، وإنَّما ذكَرهم ليذكُر ملَّتهم التي اتَّبعها، فبدأ بصاحب الملَّة، ثم بمن أخذها عنه، أولاً فأولاً على الترتيب.

ومثله قول أولاد يعقوب: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

الانسجام: هو أن يكون الكلام ـ لخلوّه من الانعقاد ـ منحدراً كتحدُّر الماء المنسجم. ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يَسيل رقَّةً. والقرآن كلُّه كذلك.

قال أهل البديع: وإذا قويَ الانسجام في النثر جاءت قراءته موزونة بلا قَصْد، لقوَّة انسجامه. ومن ذلك ما وقع في القرآن موزوناً:

فمنه من بحر الطويل: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩].

ومن المديد: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧].

ومن البسيط: ﴿فَأَصْبَحُوا۟ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥].

ومن الوافر: ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٤].

ومن الكامل: ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

ومن الهزج: ﴿فَأَلْقُوهُ عَلَىٰ وَجْهِ أَبِى يَأْتِ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٣].

ومن الرجز: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلًا﴾ [الإنسان: ١٤].

ومن الرمل: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٣].

ومن السريع: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

ومن المنسرح: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الإنسان: ٢].

ومن الخفيف: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨].

ومن المضارع: ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ﴾ [غافر: ٣٢، ٣٣].

ومن المقتضب: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠].

ومن المجتثّ: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩].

ومن المتقارب: ﴿وَأُمْلِى لَهُمْ إِنَّ كَيْدِى مَتِينٌ﴾ [الأعراف: ١٨٣].

الإدماج: قال ابن أبي الإصبع: هو أن يُدمِج المتكلمُ غرضاً في غرضٍ، أو بديعاً في بديعٍ، بحيث لا يظهر في الكلام إلَّا أحدُ الغَرَضين أو أحد البديعين. كقوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠]. أدمجت المبالغة في المطابقة، لانَّ انفراده تعالى بالحمد في الآخرة ـ وهي الوقت الذي لا يُحمد فيه سواه ـ مبالغة في الوصف بالانفراد بالحمد، وهو ـ وإن خرج مخرج المبالغة في الظاهر ـ فالأمر فيه حقيقة في الباطن، فإنه رب الحمد، والمنفرد به في الدارين. انتهى.

قلت: والأَوْلى أن يقال في هذه الآية: إنَّها من إدماج غرض في غرض؛ فإن الغرض منها تفرُّده تعالى بوصف الحمد، وأدمج فيه الإشارة إلى البعث والجزاء.

الافتنان: هو الإتيان في كلام بفنَّين مختلفين، كالجمع بين الفخر والتَّعزية في قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦، ٢٧]. فإنَّه تعالى عَزَّى جميع المخلوقات من الإنس والجن والملائكة وسائر أصناف ما هو قابل للحياة، وتمدّح بالبقاء بعد فناء الموجودات في عشر لفظات، مع وصفه ذاته ـ بعد انفراده بالبقاء ـ بالجلال والإكرام سبحانه وتعالى!

ومنه: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ الآية [مريم: ٧٢]، جمع فيها بين هناء وعَزَاء.

الاقتدار: هو أن يُبرز المتكلم المعنى الواحدَ في عدَّة صور، اقتداراً منه على نظْمِ الكلام وتركيبه، وعلى صياغة قوالب المعاني والأغراض. فتارة: يأتي به في لفظ الاستعارة، وتارة في صورة الإرداف، وحيناً في مخرج الإيجاز، ومرَّة في قالب الحقيقة.

قال ابن أبي الإصبع: وعلى هذا أتت جميعُ قصص القرآن، فإنك ترى القصة الواحدة التي لا تختلف معانيها تأتي في صور مختلفة، وقوالب من الألفاظ متعدِّدة، حتى لا تكاد تشتبه في موضعين منه، ولا بدَّ أن تجد الفرق بين صورها ظاهراً.

❁ ❁ ❁

ائتلاف اللفظ مع اللفظ وائتلافه مع المعنى

الأول: أن تكون الألفاظ يلائم بعضُها بعضاً، بأن يقرن الغريب بمثله والمتداول بمثله، رعايةً لحسن الجوار والمناسبة.

والثاني: أن تكون ألفاظ الكلام ملائمةً للمعنى المراد؛ فإن كان فخماً كانت ألفاظه فخمة، أو جزلاً فجزلةً، أو غريباً فغريبةً، أو متداولاً فمتداولةً، أو متوسطاً بين الغرابة والاستعمال فكذلك.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾ [يوسف: ٨٥]. أتى بأغرب ألفاظ القَسَم وهي (التاء) فإنَّها أقلّ استعمالاً، وأبعدُ من أفهام العامة بالنسبة إلى الباء والواو. وبأغرب صيغ الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار؛ فإنَّ (تزال) أقرب إلى الأفهام وأكثر استعمالاً منها، وبأغرب ألفاظ الهلاك وهو (الحَرَض). فاقتضى حسن الوضع في النظم أن تجاوَر كل لفظة بلفظةٍ من جنسها في الغرابة، توخِّياً لحسن الجوار، ورعاية في ائتلاف المعاني بالألفاظ. ولتتعادل الألفاظ في الوضع وتتناسب في النظم. ولمَّا أراد غير ذلك قال: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. فأتى بجميع الألفاظ متداوَلة لا غرابة فيها.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [هود: ١١٣]. لمَّا كان الركون إلى الظالم ـ وهو الميل إليه والاعتماد عليه ـ دون مشاركته في الظلم، وجَب أن يكون العقاب عليه دون العقاب على الظلم، فأتى بلفظ (المسّ) الذي هو دون الإحراق والاصطلاء.

وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. أتى بلفظ (الاكتساب) المشعر بالكلفة والمبالغة في جانب السَّيئة لثقلها.

وكذا قوله: ﴿فَكُبْكِبُواْ فِيهَا﴾ [الشعراء: ٩٤]، فهو أبلغ من (كُبّوا) للإشارة إلى أنَّهم يُكَبُّون كبّاً عنيفاً فظيعاً.

﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ﴾ [فاطر: ٣٧]، فإنَّه أبلغ من (يصرخون) للإشارة إلى أنهم يصرُخون صُرَاخاً منكَراً خارجاً عن الحدِّ المعتاد.

﴿أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢]، فإنَّه أبلغ من (قادر) للإشارة إلى زيادة التمكُّن في القدرة، وأنه لا رَادَّ له ولا معقِّب.

ومثل ذلك: ﴿وَٱصْطَبِرْ﴾ [مريم: ٦٥]، فإنَّه أبلغ من (اصبر).

و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ فإنَّه أبلغ من ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾؛ فإنَّه يشعر باللطف والرفق، كما أن (الرحمن) مُشعر بالفخامة والعظمة.

ومنه الفرق بين سَقَى وأسقى، فإن (سَقَى) لِما لا كُلْفةَ معه في السُّقْيا، ولهذا أورده تعالى في شراب الجنة، فقال: ﴿وَسَقَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ شَرَابٗا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]. و(أسقى) لما فيه كُلفةٌ، ولهذا أورده في شراب الدنيا، فقال: ﴿وَأَسۡقَيۡنَٰكُمۡ مَّآءٗ فُرَاتٗا﴾ [المرسلات: ٢٧]، ﴿لَّأَسۡقَيۡنَٰهُم مَّآءً غَدَقٗا﴾ [الجن: ١٦]؛ لأن السقيا في الدنيا لا تخلُو من الكُلفة أبداً.

الاستدراك والاستثناء: شرط كونهما من البديع أن يتضمّنا ضرباً من المحاسن زائداً على ما يدُلُّ عليه المعنى اللغوي.

مثال الاستدراك: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فإنَّه لو اقتصر على قوله: ﴿لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ﴾ لكان منفِّراً لهم؛ لأنهم ظَنُّوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقادٍ إيماناً، فأوجبت البلاغةُ ذكرَ الاستدراك، ليُعلم أن الإيمان موافقةُ القلب اللسانَ، وإن انفرد اللسان بذلك يسمَّى إسلاماً، ولا يسمَّى إيماناً. وزاد ذلك إيضاحاً بقوله: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات: ١٤]. فلمَّا تَضَمَّنَ الاستدراك إيضاحَ ما عليه ظاهرُ الكلام مِنَ الإشكال عُدّ من المحاسن.

ومثال الاستثناء: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا﴾ [العنكبوت: ١٤]، فإن الإخبار عن هذه المدة بهذه الصيغة يمهِّد عُذْرَ نوحٍ في دعائه على قومه بدعوةٍ أهلكتهم عن آخرهم؛ إذ لو قيل: (فلبث فيهم تسعمِئةٍ وخمسين عاماً) لم يكن فيه من التهويل ما في الأوَّل؛ لأن لفظ (الألف) في الأولِ أولُ ما يطرُق السمع، فَيُشْغَل بها عن سماع بقيَّة الكلام، وإذا جاء الاستثناء لم يبقَ له بعدما تقدَّمه وقعٌ يزيل ما حَصَل عنده من ذكر الألف.

الاقتصاص: ذكره ابن فارس، وهو: أن يكون كلامٌ في سورة مقتصاً من كلام في سورةٍ أخرى أو في تلك السورة، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ أَجۡرَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]. والآخرة دار ثواب لا عمَل فيها. فهذا مُقْتَصٌّ من قوله: ﴿وَمَن يَأۡتِهِۦ مُؤۡمِنٗا قَدۡ عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلۡعُلَىٰ﴾ [طه: ٧٥].

ومنه: ﴿وَلَوۡلَا نِعۡمَةُ رَبِّي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُحۡضَرِينَ﴾ [الصفات: ٥٧] مأخوذ من قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡعَذَابِ مُحۡضَرُونَ﴾ [سبأ: ٣٨].

وقوله: ﴿وَيَوۡمَ يَقُومُ ٱلۡأَشۡهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١] مقتصّ من أربع آيات: لأن الأشهاد أربعة: الملائكة في قوله: ﴿وَجَآءَتۡ كُلُّ نَفۡسٖ مَّعَهَا سَآئِقٞ وَشَهِيدٞ﴾ [ق: ٢١]، والأنبياء في قوله: ﴿فَكَيۡفَ إِذَا جِئۡنَا مِن كُلِّ أُمَّةِۭ بِشَهِيدٖ وَجِئۡنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدٗا﴾ [النساء: ٤١]، وأمة محمد في قوله: ﴿لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، والأعضاءُ في قوله: ﴿يَوۡمَ تَشۡهَدُ عَلَيۡهِمۡ أَلۡسِنَتُهُمۡ﴾ الآية [النور: ٢٤].

وقوله: ﴿يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢]. قرئ مخفَّفاً ومشدَّداً، فالأول مأخوذ من قوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، والثاني من قوله: ﴿يَوۡمَ يَفِرُّ ٱلۡمَرۡءُ مِنۡ أَخِيهِ﴾ [عبس: ٣٤].

الإبدال: هو إقامة بعض الحروف مقام بعض. وجعل منه ابن فارس: ﴿فَٱنفَلَقَ﴾، أي: انفرق، ولهذا قال: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ﴾ [الشعراء: ٦٣]، فالرَّاء واللَّام متعاقبتان.

وعن الخليل[1] في قوله تعالى: ﴿فَجَاسُواْ خِلَٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥]. إنَّه أريد (فحاسوا) فجاءت الجيم مقام الحاء. وقد قرئ بالحاء أيضاً.

وجعل منه الفارسيّ: ﴿إِنِّيٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ﴾ [ص: ٣٢]، أي: الخيل.

وجعل منه أبو عُبيدة: ﴿إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، أي: تصدِدَةً.

تأكيد المدح بما يشبه الذَّم: قال ابن أبي الإصبع: هو في غاية العزة في القرآن[2]. قال: ولم أجد منه إلَّا آية واحدة، وهي قوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ . . .﴾ الآية [المائدة: ٥٩]؛ فإنَّ الاستثناء ـ بعد الاستفهام الخارج مخرجَ التوبيخ على ما عابوا به المؤمنين من الإيمان ـ يُوهِم أن ما يأتي بعده ممَّا يوجب أن يُنْقَمَ على فاعله ممَّا يذمّ به، فلمَّا أتى بعد الاستثناء ما يوجِبُ مَدْحَ فاعله كان الكلامُ متضمِّناً تَأكِيدَ المدح بما يشبه الذَّم.

قلت: ونظيرها قوله: ﴿وَمَا نَقَمُوٓاْ إِلَّآ أَنْ أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٧٤]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠]، فإن ظاهر الاستثناء أن ما بعده حق يقتضي الإخراج، فلمَّا كان صفةَ مدح يقتضي الإكرامَ لا الإخراج كان تأكيداً للمدح بما يشبه الذم.

وجعل منه التَّنوخيّ في «**الأقصى القريب**»: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ۝٢٥ إِلَّا قِيلًا سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ [الواقعة: ٢٥، ٢٦]. استثنى ﴿سَلَٰمًا سَلَٰمًا﴾ الذي هو ضدّ اللّغو والتأثيم، فكان ذلك مؤكداً لانتفاء اللغو والتَّأثيم. انتهى.

التفويت: هو إتيان المتكلم بمعانٍ شتَّى من المدح والوصف، وغير ذلك من الفنون، كلُّ فن في جملة منفصلة عن أختها، مع تساوي الجمل في الزّنة. وتكون في الجمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة.

فمن الطويلة: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ۝٧٨ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ۝٧٩ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۝٨٠ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨ ـ ٨١].

ومن المتوسطة: ﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [آل عمران: ٢٧].

قال ابن أبي الإصبع: ولم يأت المركَّب من القصيرة في القرآن.

التقسيم: هو استيفاء أقسام الشيء الموجودة، لا الممكنة عقلاً، نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ

---

(١) الخليل بن أحمد الفَرَاهِيدي، من أئمة اللغة والأدب، وواضع علم العروض (ت: ١٧٠هـ). «إنباه الرواة» ١/ ٣٤١، «وفيات الأعيان» ١/ ١٧٢.

(٢) العزة: القلة. «القاموس المحيط»: عزز.

﴿ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢]، إذ ليس في رؤية البرق إلَّا الخوف من الصواعق والطمع في الأمطار؛ ولا ثالث لهذين القسمين.

وقوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢]، فإنَّ العالم لا يخلو من هذه الأقسام الثلاثة: إمَّا عاصٍ ظالمٌ لنفسه، وإمَّا سابق مبادر للخيرات، وإمَّا متوسِّط بينهما مقتصِدٌ فيها.

ونظيرها: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧ فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ۝٨ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ۝٩ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ﴾ [الواقعة: ٧ ـ ١٠].

وكذا قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [مريم: ٦٤]. استوفى أقسام الزمان، ولا رابع لها.

وقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]. استوفى أقسام الخَلْق في المشي.

وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١]. استوفى جميع هيآت الذاكر.

وقوله: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۝٤٩ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا ۖ وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ [الشورى: ٤٩، ٥٠]. استوفى جميعَ أحوال المتزوِّجين، ولا خامس لها.

التدبيج: هو أن يذكر المتكلِّم ألواناً يقصِد التورية بها والكنايةَ.

قال ابن أبي الإصبع: كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧].

قال: المراد بذلك ـ والله أعلم ـ الكنايةُ عن المشتَبه، والواضح من الطرق؛ لأن الجادَّة البيضاء هي الطريق التي كَثُر السلوك عليها جدّاً، وهي أوضحُ الطرق وأبينُها. ودونها الحمراء، ودون الحمراء السوداء؛ كأنها في الخفاء والالتباس ضدّ البيضاء في الظهور والوضوح. ولمَّا كانت هذه الألوان الثلاثة في الظهور للعين طرفين وواسطة، فالطرفُ الأعلى في الظهور البياضُ، والطرفُ الأدنى في الخفاء السوادُ، والأحمرُ بينهما، على وضع الألوان في التركيب، وكانت ألوان الجبال لا تخرج عن هذه الألوان الثلاثة، والهداية بكلِّ علم نصِب للهداية منقسمة هذه القسمة، أتت الآية الكريمة منقسمة كذلك، فحصَل فيها التدبيج وصحةُ التقسيم.

التنكيت: هو أن يَقْصِدَ المتكلمُ إلى شيء بالذكر دون غيره، ممَّا يسُدُّ مسدَّه، لأجل نكتة في المذكور ترجّح مجيئه على سواه، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾ [النجم: ٤٩] خصَّ الشِّعرى بالذِّكْر دون غيرها من النجوم، وهو تعالى ربّ كلّ شيء؛ لأن العرب كان ظَهَر فيهم رجلٌ يُعْرَف بابن

أبي كَبْشَة[١] عَبَدَ الشِّعرى، و دعا خلقاً إلى عبادتها، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾ التي ادُّعِيت فيها الربوبية.

التجريد: هو أن يُنتزَعَ من أمرٍ ذي صفةٍ آخر مثله؛ مبالغةً في كمالها فيه.

نحو: (لي من فلان صديقٌ حميم). جرّد من الرجل الصديق آخر مثله متَّصِفٌ بصفة الصَّداقة.

ونحو: (مررت بالرجل الكريم والنَّسمة المباركة). جرَّدوا من الرَّجل الكريم آخر مثله متصفاً بصفة البركة، وعطفوه عليه، كأنه غيره، وهو هو.

ومن أمثلته في القرآن: ﴿لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِ﴾ [فصلت: ٢٨]. ليس المعنى أنَّ الجنة فيها دار خلد وغيرُ دارِ خلد، بل هي نفسها دار الخلد؛ فكأنه جرّد من الدار داراً. ذكره في «**المحتَسَب**»[٢] وجعل منه: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾ [الروم: ١٩]. على أنَّ المراد بالميّت النطفة.

قال الزمخشري[٣]: وقرأ عُبيد بن عمير: ﴿فَكَانَتۡ وَرۡدَةً كَٱلدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧]، بالرَّفع، بمعنى حصَلَتْ منها وردةٌ، قال: وهو من التجريد. وقرئ أيضاً: (يَرِثُنِي وَارِثٌ مِنْ آل يَعْقُوبَ) قال ابن جني: هذا هو التجريد، وذلك أنه يريد: (وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيّاً يَرِثُنِي منه وَارِثٌ مِنْ آل يَعْقُوبَ) وهو الوارث نفسُه، فكأنه جرّد منه وارثاً.

التعديد: هو إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد. وأكثر ما يوجد في الصفات، كقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ﴾ [الحشر: ٢٣].

وقوله: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ . . .﴾ الآية [التوبة: ١١٢].

وقوله: ﴿مُسۡلِمَٰتٖ مُّؤۡمِنَٰتٖ . . .﴾ الآية [التحريم: ٥].

الترتيب: هو أن يورد أوصاف الموصوف على ترتيبها في الخِلْقة الطبيعية، ولا يُدخِلَ فيها وصفاً زائداً. ومثَّله عبد الباقي اليمني بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخٗاۚ﴾ [غافر: ٦٧]، وبقوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا . . .﴾ الآية [الشمس: ١٤].

الترقِّي والتدلِّي: تقدّما في نوع التقديم والتأخير.

التضمين: يطلق على أشياء:

أحدها: إيقاع لفظ موقع غيره لتضمّنه معناه. وهو نوعٌ من المجاز تقدم [الكلامُ] فيه.

---

(١) قال القرطبي في «تفسيره»: أول من عبده أبو كبشة، أحد أجداد النبي ﷺ من قِبَل أمهاته، ولذلك كان مشركو قريش يُسَمُّون النبي ﷺ ابنَ أبي كبشة. والصوابُ أنه أبو كبشة كما قال محقق «البرهان» ٣/ ٤٣٩. تفسير القرطبي، سورة النجم: ٤٩.

(٢) «المحتسَب» لابن جني ٢/ ٣٨، مريم: ٤.

(٣) في «كشافه» ٤/ ٤٨، سورة الرحمن: ٣٧، وفيه: وقرأ عمرو بن عُبيد.

الثاني: حصول معنىً فيه من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه. وهذا نوعٌ من الإيجاز تقدَّم أيضاً.

الثالث: تعلق ما بعد الفاصلة بها. وهذا مذكور في نوع الفواصل.

الرابع: إدراج كلام الغَير في أثناء الكلام، لقصدِ تأكيد المعنى، أو ترتيب النظم. وهذا هو النوع البديعيّ.

قال ابن أبي الإصبع: ولم أظفر في القرآن بشيءٍ منه إلَّا في موضعين تضمّنا فصلينِ من التوراة والإنجيل: قوله: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ . . .﴾ الآية [المائدة: ٤٥]، وقوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ . . .﴾ الآية [الفتح: ٢٩].

ومثّله ابن النَّقِيب[1] وغيره: بإيداع حكايات المخلوقين في القرآن، كقوله تعالى حكايةً عن الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]، وعن المنافقين: ﴿أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]. ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ﴾ [البقرة: ١١٣]، ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١٣].

قال: وكذلك ما أودع فيه من اللغات الأعجمية.

الجناس: هو تشابه اللفظين في اللفظ.

قال في «**كنز البراعة**»[2]: وفائدته الميل إلى الإصغاء إليه، فإنَّ مناسبة الألفاظ تُحدِث ميلاً وإصغاءً إليها، ولأنَّ اللَّفظ المشترَكَ إذا حُمل على معنى، ثم جاء والمراد به آخرُ، كان للنفس تشوُّقٌ إليه.

وأنواع الجناس كثيرة:

منها: التامّ، بأن يتَّفقا في أنواع الحروف وأعدادها وهيآتها، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]. وقيل: ولم يقع منه في القرآن سواه. واستنبط شيخ الإسلام ابنُ حجر موضعاً آخر، وهو: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ يُقَلِّبُ ٱللَّهُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣، ٤٤].

وأنكر بعضهم كونَ الآية الأولى من الجناس، وقال: الساعة في الموضعين بمعنى واحد، والتجنيس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، ولا يكون أحدُهما حقيقةً، والآخرُ مجازاً، بل يكونان حقيقتين، وزمان القيامة ـ وإن طال ـ لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة، فإطلاق الساعة على القيامة مجازٌ، وعلى الآخرة حقيقةٌ، وبذلك يخرج الكلام عن التجنيس، كما لو قلت: ركبتُ حماراً ولقيتُ حماراً، تعني بليداً.

ومنها: المصحّف، ويسمَّى جناس الخط. بأن تختلف الحروف في النقط، كقوله: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٧٩، ٨٠].

---

(١) ابنُ النقيب: محمد بن سليمان، مفسر، من فقهاء الحنفية (ت: ٦٩٨هـ). «الفوائد البهية» ١٦٨.

(٢) «جوهر الكنز»، وهو تلخيص «كنز البراعة في أدوات ذوي البراعة» لابن الأثير الحلبي (ت: ٧٣٧هـ). ص٩١ الجناس.

ومنها: المحرّف بأن يقع الاختلاف في الحركات، كقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِم مُّنذِرِينَ ﴿٧٢﴾ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ٧٢، ٧٣].

وقد اجتمع التصحيف والتحريف في قوله: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

ومنها: الناقص، بأن يختلف في عدد الحروف، سواء كان الحرف المَزيد أوّلاً أو وسطاً أو آخراً، كقوله: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴿٢٩﴾ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [القيامة: ٢٩، ٣٠]، ﴿ثُمَّ كُلِي مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [النحل: ٦٩].

ومنها: المذيّل؛ بأن يزيد أحدهما أكثر من حرف في الآخر أو الأوّل، وسمّى بعضهم الثاني بالمتوّج، كقوله: ﴿وَانظُرْ إِلَىٰ إِلَٰهِكَ﴾ [طه: ٩٧]، ﴿وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [القصص: ٤٥]، ﴿مَّنْ ءَامَنَ بِهِ﴾ [الأعراف: ٨٦]، ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ﴾ [العاديات: ١١]، ﴿مُّذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [النساء: ١٤٣].

ومنها: المضارع، وهو أن يختلفا بحرف مقارب في المخرج، سواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر، كقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْتَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦].

ومنها: اللّاحق، بأن يختلفا بحرف غير مقارب فيه كذلك، كقوله: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١]، ﴿وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ﴿٧﴾ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٧، ٨]، ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ [غافر: ٧٥]، ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ﴾ [النساء: ٨٣].

ومنها: المرفق، وهو ما تركّب مِن كلمة وبعضِ أخرى، كقوله: ﴿جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ﴾ [التوبة: ١٠٩].

ومنها: اللّفظي، بأن يختلفا بحرف مناسب للآخر مناسبة لفظية كالضاد والظاء، كقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

ومنها: تجنيس القلب، بأن يختلفا في ترتيب الحروف، نحو: ﴿فَرَّقْتُ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [طه: ٩٤].

ومنها: تجنيس الاشتقاق، بأن يجتمعا في أصل الاشتقاق، ويسمَّى المقتضَب، نحو: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩]، ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ [الروم: ٤٣]، ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾ [الأنعام: ٧٩].

ومنها: تجنيس الإطلاق، بأن يجتمعا في المشابهة فقط، كقوله: ﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ﴾ [الرحمن: ٥٤]. ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]. ﴿لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي﴾ [المائدة: ٣١]. ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ﴾ [يونس: ١٠٧]. ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم﴾ [التوبة: ٣٨]. ﴿وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنسَانِ أَعْرَضَ﴾ إلى قوله: ﴿فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١].

تنبيه: لكون الجناس من المحاسن اللفظية لا المعنوية تُرك عند قوّة المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]. قيل: ما الحكمة في كونه لم يقل: (وما أنت بمصَدِّق)، فإنه يؤدي معناه مع رعاية التجنيس؟

وأُجيبَ: بأن في ﴿بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ من المعنى ما ليس في (مصدِّق)؛ لأن معنى قولك: (فلان مصدِّق لي) قال لي: صدقتَ، وأمَّا (مؤمن) فمعناه مع التصديق إعطاء الأمن، ومقصودهم التصديق وزيادة، وهو طلب الأمن، فلذلك عبّر به.

وقد زلَّ بعض الأُدباء، فقال في قوله: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ﴾[الصافات: ١٢٥]: لو قال: (وتدَعون) لكان فيه مراعاة للتجنيس.

وأجاب الإمام فخر الدين: بأن فصاحة القرآن ليست لرعايةِ هذه التكليفات، بل لأجل قوَّة المعاني وجَزَالةِ الألفاظ.

وأجاب غيره: بأن مراعاة المعاني أَوْلى من مراعاة الألفاظ، ولو قال: ﴿أَتَدْعُونَ﴾ و(تدَعون) لوقع الالتباس على القارئ؛ فيجعلهما بمعنى واحدٍ تصحيفاً. وهذا الجواب غير ناضج.

وأجاب ابن الزَّمْلَكانيّ: بأن التجنيس تحسين، وإنما يُستعملُ في مقام الوعد والإحسان، لا في مقام التهويل.

وأجاب الخويِّي: بأن (تدع) أخصّ من (تذر)؛ لأنه بمعنى ترك الشيء مع اعتنائه، بشهادة الاشتقاق، نحو الإيداع، فإنَّه عبارة عن ترك الوديعة مع الاعتناء بحالها؛ ولهذا يختار لها مَنْ هو مؤتمنٌ عليها. ومن ذلك الدعة بمعنى الراحة. وأما (تذر) فمعناه الترك مطلقاً، أو الترك مع الإعراض والرفض الكليّ.

قال الراغب[1]: يقال: فلان يَذَرُ الشيء، أي: يقذفه لقلة الاعتداد به، ومنه الوَذْرة ـ قطعة من اللحم ـ لقلة الاعتداد به، ولا شكَّ أنَّ السِّياق إنَّما يناسب هذا دون الأول؛ فأُريد هُنا تبشيع حالهم في الإعراض عن ربِّهم، وأنهم بلغوا الغاية في الإعراض. انتهى.

الجمع: هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء متعددة في حكم، كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: ٤٦]. جمع المال والبنون في الزينة.

وكذلك قوله: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ۝٥ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن: ٥، ٦].

الجمع والتفريق: هو أن تُدخل شيئين في معنىً، وتفرِّق بين جهتي الإدخال. وجعل منه الطِّيبيّ قوله: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا . . .﴾ الآية [الزمر: ٤٢]. جمع النفسين في حكم التوفِّي، ثم فرَّق بين جهتي التوفي بالحكم بالإمساك والإرسال، أي: الله يتوفَّى الأنفس التي تُقبَض والتي لم تقبَض، فيمسِك الأولى ويرسل الأخرى.

الجمع والتقسيم: وهو جمع متعدّد تحت حكم، ثم تقسيمه؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ [فاطر: ٣٢].

الجمع مع التفريق والتقسيم: كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ . . .﴾ الآيات [هود: ١٠٥ ـ ١٠٨].

فالجمع في قوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ لأنها متعددة معنًى؛ إذ النكرة في سياق النفي تعُمُّ، والتفريق في قوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾، والتقسيم في قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا﴾. ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا﴾.

---

(١) في «مفرداته» مادة: وَذَرَ.

جمع المؤتلف والمختلف: هو أن يريد التَّسوية بين ممدوحَيْن، فيأتي بمعانٍ مؤتلفة في مدحهما، ويروم بعد ذلك ترجيحَ أحدهما على الآخر، بزيادة فضل لا يُنقِص الآخر، فيأتي لأجل ذلك بمعانٍ تخالِفُ معنى التسوية، كقوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ . . .﴾ الآية [الأنبياء: ٧٨]. سوَّى في الحكم والعلم، وزاد فضل سليمان بالفهم.

حسن النسق: هو أن يأتيَ المتكلِّمُ بكلماتٍ متتاليات معطوفات، متلاحمات تلاحماً سليماً مستحسَناً، بحيث إذا أُفرِدَتْ كلُّ جملة منه قامت بنفسها، واستقلَّ معناها بلفظها. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ . . .﴾ الآية [هود: ٤٤]. فإنَّ جُمَلَهُ معطوف بعضها على بعض بواو النَّسَق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة: من الابتداء بالأهمِّ الذي هو انحسارُ الماء عن الأرض، المتوقف عليه غاية مطلوب أهل السفينة من الإطلاق من سِجْنها، ثم انقطاع مادَّة السماء المتوقّف عليه تمام ذلك من دفع أذاه بعد الخروج، ومنه اختلاف ما كان بالأرض، ثم الإخبار بذهاب الماء بعد انقطاع المادَّتين الذي هو متأخر عنه قطعاً، ثم بقضاء الأمر الذي هو هلاك مَنْ قُدِّر هلاكه، ونجاة مَنْ سبق نجاته، وأُخِّرَ عمَّا قبله؛ لأنَّ علم ذلك لأهل السفينة بعد خروجهم منها، وخروجهم موقوف على ما تقدَّم. ثم أخبر باستواء السفينة واستقرارها المفيد ذهاب الخوف وحصول الأمن من الاضطراب، ثم ختم بالدعاء على الظالمين لإفادة أن الغَرَق وإن عمَّ الأرضَ، فلم يشمَل إلَّا من استحقَّ العذاب لظلمِه.

عتاب المرء نفسه: منه: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى . . .﴾ الآيات [الفرقان: ٢٧].

وقوله: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ . . .﴾ الآيات [الزمر: ٥٦].

العكس: هو أن يؤتى بكلام يقدَّم فيه جزءٌ ويؤخَّر آخر، ثم يقدّم المؤخر، ويؤخّر المقدم، كقوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَىْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٥٢]. ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ [الحج: ٦١]. ﴿وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [يونس: ٣١]. ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [الممتحنة: ١٠].

وقد سُئل عن الحكمة في عكس هذا اللفظ، فأجاب ابن المنير: بأنَّ فائدته الإشارةُ إلى أن الكفار مخاطَبون بفروع الشريعة.

وقال الشيخ بدر الدين بن الصاحب: الحقُّ أنَّ كل واحد من فعل المؤمنة والكافر منفيٌّ عنه الحِلُّ، أما فعل المؤمنة فيحرم؛ لأنها مخاطبة، وأمَّا فعل الكافر فنفي عنه الحِلُّ باعتبار أن هذا الوطء مشتمِلٌ على المفسدة، فليس الكفار مورد الخطاب، بل الأئمة ومَن قام مقامهم مخاطَبون بمنع ذلك؛ لأنَّ الشرع أمر بإخلاء الوجود من المفاسد، فاتَّضح أنَّ المؤمنة نُفي عنها الحلُّ باعتبارٍ، والكافر نفِي عنه الحلّ باعتبار.

قال ابن أبي الإصبع: ومن غريب أسلوب هذا النوع قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٤، ١٢٥]، فإنَّ نظم الآية الثانية عكس نظم الأولى، لتقديم العمل في الأولى على الإيمان، وتأخيره في الثانية عن الإسلام.

ومنه نوع يسمى القلب والمقلوب المستوي، وما لا يستحيل بالانعكاس، وهو أن تُقرأ الكلمةُ من آخرها إلى أولها، كما تُقرأ من أولها إلى آخرها، كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [الأنبياء: ٣٣]، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، ولا ثالث لهما في القرآن.

العنوان: قال ابن أبي الإصبع[1]: هو أن يأخذ المتكلم في غرضٍ، فيأتي لقصد تكميله وتأكيده بأمثلة في ألفاظ تكون عنواناً لأخبارٍ متقدِّمة، وقصص سالفة.

ومنه نوع عظيم جدًّا، وهو: **عنوان العلوم**، بأن يذكر في الكلام ألفاظاً تكون مفاتيحَ لعلومٍ ومداخلَ لها.

فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا . . .﴾ الآية [الأعراف: ١٧٥]، فإنَّه عنوان قصةِ بَلْعام.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ٱنطَلِقُوٓا۟ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَٰثِ شُعَبٍ﴾ الآية [المرسلات: ٣٠]. فيها عنوان علم الهندسة، فإنَّ الشكل المثلَّث أول الأشكال، وإذا نُصب في الشمس على أيّ ضلعٍ من أضلاعه، لا يكون له ظِلٌّ، لتحديد رؤوس زواياه؛ فأمر الله تعالى أهلَ جهنم بالانطلاق إلى ظلِّ هذا الشكل تهكُّماً بهم.

وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ . . .﴾ الآيات [الأنعام: ٧٥]. فيها عنوان علم الكلام، وعلم الجدَل، وعلم الهيئة.

الفرائد: هو مختصٌّ بالفصاحة دون البلاغة؛ لأنه الإتيان بلفظةٍ تنزَّل منزلة الفريدة من العِقد ـ وهي الجوهرة التي لا نظير لها ـ تدلُّ على عِظم فصاحة هذا الكلام، وقوة عارضته، وجزالةِ منطقه، وأصالة عربيَّته، بحيث لو أُسقطتْ من الكلام عَزَّت على الفصحاء [غرابتها].

ومنه لفظ: ﴿حَصْحَصَ﴾ في قوله: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾ [يوسف: ٥١]. و﴿ٱلرَّفَثُ﴾ في قوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ولفظة ﴿فُزِّعَ﴾ في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣].

و﴿خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ في قوله: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ﴾ [غافر: ١٩].

وألفاظ قوله: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾ [يوسف: ٨٠]، وقوله: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات: ١٧٧].

القسم: هو أن يريد المتكلِّم الحَلف على شيء، فيحلف بما يكون فيه فخرٌ له، أو تعظيمٌ لشأنه، أو تنويهٌ لقدره، أو ذمٌّ لغيره، أو جارياً مجرى الغَزَل والترقق، أو خارجاً مخرج الموعظة والزهد، كقوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]؛ أقسم سبحانه وتعالى بقسَمٍ يوجب الفخر لتضمّنه التمدُّح بأعظم قدرة، وأجلِّ عظمة.

---

(١) في «بديع القرآن» ص٢٥٧ باب العنوان.

﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢]. أقسم سبحانه وتعالى بحياة نبيِّه ﷺ تعظيماً لشأنه، وتنويهاً بقدره. وسيأتي في نوع الأقسام أشياء تتعلق بذلك.

اللَّف والنشر: هو أن يُذكر شيئان أو أشياء، إمَّا تفصيلاً بالنصّ على كلِّ واحد، أو إجمالاً بأن يؤتى بلفظ يشتمل على متعدِّد، ثم يذكر أشياء على عدد ذلك، كلُّ واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، ويفوِّض إلى عقل السامع ردّ كلّ واحد إلى ما يليق به.

فالإجماليّ: كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، أي: وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلَّا اليهود، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلَّا النصارى؛ وإنَّما سوّغ الإجمال في اللفّ ثبوتُ العناد بين اليهود والنصارى، فلا يمكن أن يقول أحد الفريقين بدخول الفريق الآخر الجنة، فَوُثِق بالعقل في أنه يردّ كلَّ قولٍ إلى فريقه لأمنِ اللَّبس، وقائل ذلك يهود المدينة ونصارى نجران.

قلت: وقد يكون الإجمال في النَّشر لا في اللَّف؛ بأن يؤتى بمتعدِّد، ثم بلفظ يشتمل على متعدِّد يصلح لهما، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] على قول أبي عُبيدة: إن الخيط الأسود أريدَ به الفجرُ الكاذب لا الليل، وقد بيّنته في «**أسرار التنزيل**».

والتفصيلي قسمان:

أحدهما: أن يكون على ترتيب اللفّ، كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣]، فالسّكون راجعٌ إلى اللَّيل، والابتغاء راجع إلى النهار.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء: ٢٩]، فاللَّوْمُ راجع إلى البخل، و﴿مَّحْسُورًا﴾ راجع إلى الإسراف، لأن معناه: منقطعاً لا شيء عندك.

وقوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا . . .﴾ الآيات، فإن قوله: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ راجع إلى قوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ﴾. و﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ راجعٌ إلى قوله: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا﴾ فإن المراد السائلُ عن العلم، كما فسَّره مجاهدٌ وغيره. و﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ راجعٌ إلى قوله: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَىٰ﴾ [الضحى: ٦ ـ ١١]. رأيت هذا المثال في شرح «**الوسيط**» للنوويّ، المسمَّى بـ «**التنقيح**».

والثاني: أن يكون على عكس ترتيبه، كقوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ . . .﴾ [آل عمران: ١٠٦].

وجعل منه جماعة قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]. قالوا: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾: قول الذين آمنوا، ﴿أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾: قول الرسول.

وذكر الزمخشريّ قسماً آخر؛ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُم مِّن فَضْلِهِ﴾ [الروم: ٢٣]. قال: هذا من باب اللفّ، وتقديره: (وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامكُمْ وابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِه بِاللَّيْلِ

والنَّهَارِ) إلّا أنه فَصَل بين ﴿مَنَامُكُم﴾ و﴿وَٱبْتِغَآؤُكُم﴾ بالليل والنهار؛ لأنهما زمانان، والزمان والواقع فيه كشيءٍ واحد، مع إقامة اللفّ على الاتحاد.

المشاكلة: ذكر الشيء بلفظ غيره، لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً.

فالأول كقوله تعالى: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]. ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]، فإن إطلاق النفس والمكر في جانب الباريء تعالى إنما هو لمشاكلة ما معه.

وكذا قوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، لأن الجزاء حقٌّ لا يوصف بأنه سيِّئة. ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤]، ﴿ٱلْيَوْمَ نَنسَىٰكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ﴾ [الجاثية: ٣٤]، ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩]، ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥].

ومثال التقديريّ: قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، أي: تطهير الله؛ لأن الإيمان يطهّر النفوسَ، والأصل فيه: أنَّ النصارى كانوا يغمِسون أولادهم في ماء أصفرَ يسمّونه المعموديّة، ويقولون: إنَّه تطهير لهم، فعبَّر عن الإيمان (بصبغة الله) للمشاكلة بهذه القرينة.

المزاوجة: أن يزاوج بين معنيين في الشرط والجزاء، أو ما جرى مجراهما. كقوله[1]:

إذا مَا نَهَى النَّاهي فلجّ بِيَ الهوى   أصاخَت إلى الواشي فلجّ بها الهجر

[بحر الطويل]

ومنه في القرآن: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥].

المبالغة: أن يذكر المتكلِّم وصفاً، فيزيد فيه حتى يكون أبلغ في المعنى الذي قصده. وهي ضربان:

مبالغة بالوصف: بأن يخرج إلى حدّ الاستحالة، ومنه: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ [النور: ٣٥]. ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾ [الأعراف: ٤٠].

ومبالغة بالصيغة: وصيغ المبالغة: (فعلان) كالرحمن، و(فعيل) كالرحيم، و(فعَّال) كالتَّواب والغفار والقهَّار، و(فَعُول) كغفور وشَكور وودود، و(فَعِل) كحذِرٍ وأشِر وفَرِح. و(فُعَال) بالتخفيف، كعُجاب، وبالتشديد ككُبّار، و(فُعَل) كَلُبَد وكُبَر، و(فُعْلَى) كالعُلْيا والحسنى وشورى والسوءى.

فائدة: الأكثر على أن (فَعْلان) أبلغ من (فَعِيل). ومن ثَمَّ قيل: الرحمن أبلغُ من الرحيم، ونصره السهيليُّ بأنه ورد على صيغة التثنية، والتثنية تضعيف، فكأنَّ البناء تضاعفت فيه الصِّفة.

وذهب ابنُ الأنباريّ إلى أن الرحيم أبلغ من الرحمن، ورجَّحه ابن عسكر بتقديم ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ عليه، وبأنه جاء على صيغة الجمع كعبيد، وهو أبلغ من صيغة التثنية.

---

(١) هو البحتري من قصيدة يمدح بها الفتحَ بنَ خَاقَانَ، والبيت في «ديوانه» ٢/ ٨٤٣، والبحتري: الوليد بن عُبيد، شاعر كبير (ت: ٢٨٤هـ). «وفيات الأعيان» ٢/ ١٧٥.

وذهب قُطْرب إلى أنَّهما سواء.

فائدة: ذكر البرهان الرشيديّ: أن صفات الله التي على صيغة المبالغة كلّها مجاز، لأنها موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها؛ لأن المبالغة أن تثبت للشيء أكثر ممَّا له، وصفاته تعالى متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها. وأيضاً: فالمبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان، وصفات الله منزَّهَة عن ذلك. واستحسنه الشيخ تقيّ الدين السّبكيّ.

وقال الزَّركشي في «**البرهان**»: التحقيق أن صيغ المبالغة قسمان:

أحدهما: ما تحصل المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل.

والثاني: بحسب تعدُّد المفعولات، ولا شك أن تعدُّدها لا يوجب للفعل زيادة؛ إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعدِّدين، وعلى هذا القسم تنزَّل صفاته تعالى ويرتفع الإشكال؛ ولهذا قال بعضهم في (حكيم): معنى المبالغة فيه تكرار حكمِه بالنسبة إلى الشرائع.

وقال في «**الكشاف**»: المبالغة في (التَّوَّاب) للدلالة على كثرة مَنْ يتوب عليه من عباده، أو لأنه بليغ في قبول التوبة، نُزِّل صاحبها منزلة من لم يذنب قطّ، لسعة كرمه.

وقد أورد بعض الفضلاء سؤالاً على قوله: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. وهو أن (قديراً) من صيغ المبالغة، فيستلزم الزيادة على معنى (قادر) والزيادة على معنى (قادر) محال؛ إذ الإيجاد من واحد لا يمكن فيه التفاضل باعتبار كلّ فرد فرد.

وأُجيب: بأنَّ المبالغة لمَّا تعذَّر حملُها على كلّ فرد وجَب صرفُها إلى مجموع الأفراد التي دلَّ السِّياق عليها، فهي بالنسبة إلى كثرة المتعلَّق لا الوصف.

المطابقة: وتسمَّى الطباق: الجمع بين متضادّين في الجملة.

وهو قسمان: حقيقيّ ومجازيّ، والثاني يسمَّى التكافؤ، وكلّ منهما إما لفظيّ أو معنويّ، وإمَّا طباق إيجاب أو سلب.

ومن أمثلة ذلك: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]. ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣، ٤٤]. ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨].

ومن أمثلة المجازي: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، أيْ: ضَالًّا فَهَدَيْنَاهُ.

ومن أمثلة طباق السلب: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]. ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤].

ومن أمثلة المعنويّ: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قَالُوا۟ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٥، ١٦]. معناه: (ربنا يعلم إنا لصادقون).

﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾ [البقرة: ٢٢]. قال أبو عليّ الفارسيّ: لمَّا كان البناء رفعاً للمبنيّ قوبل بالفراش الذي هو على خلاف البناء.

ومنه نوع يسمَّى الطباق الخفيّ، كقوله: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، لأن الغرَق من صفات الماء، فكأنه جمع بين الماء والنار، قال ابن مُنْقِذ[١]. وهي أخفى مطابقة في القرآن.

وقال ابن المُعتزّ[٢]: من أملح الطباق وأخفاه قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]، لأن معنى القصاص القتل، فصار القتل سببَ الحياة.

ومنه نوع يسمَّى: **ترصيع الكلام**، وهو اقتران الشيء بما يجتمع معه في قدر مشترك، كقوله: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٨، ١١٩]. أتى بالجوع مع العري، وبابه أن يكون مع الظمأ. وبالضَّحى مع الظمأ، وبابُه أن يكون مع العري. لكنَّ الجوع والعُرْي اشتركا في الخلوّ، فالجوع خلوّ الباطن من الطعام، والعري خلوّ الظاهر من اللباس. والظمأ والضحى اشتركا في الاحتراق، فالظمأ: احتراق الباطن من العطش، والضَّحى: احتراق الظاهر من حرِّ الشَّمْس.

ومنه نوع يسمَّى: **المقابلة**، وهي: أن يذكر لفظان فأكثر، ثم أضدادها على الترتيب. قال ابن أبي الإصبع: والفرق بين الطباق والمقابلة من وجهين:

أحدهما: أن الطّباق لا يكون إلَّا من ضدَّين فقط، والمقابلة لا تكون إلَّا بما زاد من الأربعة إلى العشرة.

والثاني: أنَّ الطِّباق لا يكون إلَّا بالأضداد، والمقابلة بالأضداد وبغيرها.

قال السكاكيّ: ومن خواصّ المقابلة أنَّه إذا شُرط في الأول أمر، شُرط في الثاني ضده، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ . . .﴾ الآيتين [الليل: ٥]. قابل بين الإعطاء والبخل، والاتقاء والاستغناء، والتصديق والتكذيب، واليسرى والعسرى. ولمَّا جعل التيسير في الأول مشتركاً بين الإعطاء والاتقاء والتصديق، جعل ضدَّه ـ وهو التعسير ـ مشتركاً بين أضدادها.

وقال بعضهم: المقابلة إمَّا لواحد بواحد، وذلك قليل جدًّا، كقوله: ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

أو اثنين باثنين كقوله: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢].

أو ثلاثة بثلاثة، كقوله: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ﴿وَٱشْكُرُواْ لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢].

أو أربعة بأربعة، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ . . .﴾ الآيتين [الليل: ٥].

أو خمسة بخمسة، كقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا . . .﴾ الآيات [البقرة: ٢٦]، قابل بين: ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ وبين: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ و﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، وبين: ﴿يُضِلُّ﴾ و﴿يَهْدِي﴾، وبين: ﴿يَنقُضُونَ﴾ و﴿مِيثَٰقِهِۦ﴾، وبين: ﴿يَقْطَعُونَ﴾ و﴿أَن يُوصَلَ﴾.

---

(١) أسامة بن منقذ أبو المظفر، أمير، عالم (ت: ٥٨٤هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٦٣.

(٢) ابن المعتز: عبد الله بن محمد المعتز بالله، وليَ الخلافة يوماً واحداً، ألَّف البديع وطبقات الشعراء (ت: ٢٩٦هـ). «تاريخ بغداد» ١٠/ ٩٥.

أو ستة بستة، كقوله: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ . . .﴾ الآية، ثم قال ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم . . .﴾ الآية [آل عمران: ١٤، ١٥]؛ قابل: الجنات، والأنهار، والخلد، والأزواج، والتطهير، والرضوان، بإزاء: النساء، والبنين، والذهب، والفضة، والخيل المسوَّمة والأنعام، والحرث.

وقسَّم آخرُ المقابَلةَ إلى ثلاثة أنواع: نظيريّ، ونقيضيّ، وخلافيّ.

مثال الأول: مقابلة السِّنة بالنوم في الآية الأولى، فإنَّهما جميعاً من باب الرُّقاد المقابَل باليقظة في آية: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]. وهذا مثال الثاني؛ فإنَّهما نقيضان.

ومثال الثالث: مقابلة الشرِّ بالرشد في قوله: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِيٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]، فإنَّهما خلافان لا نقيضان، فإن نقيض الشرِّ الخير، والرشد الغيّ.

المواربة ـ براء مهملة وباء موحَّدة ـ: أن يقول المتكلِّم قولاً يتضمَّن ما يُنكَر عليه، فإذا حصَل الإنكار استحضر بحذقه وجهاً من الوجوه يتخلَّص به، إمَّا بتحريف كلمة أو تصحيفها أو زيادة أو نقص.

قال ابن أبي الإصبع[1]: ومنه قوله تعالى حكاية عن أكبر أولاد يعقوب: ﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ أَبِيكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٨١].

فإنَّه قرئ: (إن ابنك سُرِّقَ ولم يسرق)، فأتى بالكلام على الصحة: بإبدال ضمّة من فتحة، وتشديد الراء وكسرتها.

المراجعة: قال ابن أبي الإصبع[2]: هي أن يحكي المتكلم مراجعةً في القول جرت بينه وبين محاورٍ له، بأوجز عبارة وأعدل سَبْك، وأعذب ألفاظ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤]. جَمعت هذه القطعة ـ وهي بعض آية ـ ثلاث مراجعات فيها معاني الكلام: من الخبر والاستخبار، والأمر والنهي، والوعد والوعيد، بالمنطوق والمفهوم.

قلت: أحسن من هذا أن يقول: جَمعت الخبر والطلب، والإثبات والنفي، والتأكيد والحذف، والبشارة والنذارة، والوعد والوعيد.

النزاهة: هي خلوص ألفاظ الهجاء من الفحش، حتى يكون كما قال أبو عمرو بن العلاء، وقد سئل عن أحسن الهجاء: هو الذي إذا أنشدَتْهُ العذراء في خِدْرِها لا يقبح عليها.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ﴾. ثم قال: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [النور: ٤٨، ٥٠]. فإنَّ ألفاظ ذمّ هؤلاء المخبَر عنهم بهذا الخبر أتت منزّهة عمَّا يقبح في الهجاء من الفحش، وسائر هجاء القرآن كذلك.

---

(١) في «بديع القرآن» ص٩٥ المواربة.

(٢) في «بديع القرآن» ص٣٠٠ باب المراجعة.

الإبداع: ـ بالباء الموحدة ـ: أن يشتمل الكلام على عِدَّة ضروب من البديع.

قال ابن أبي الإصبع[١]: ولم أرَ في الكلام مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ [هود: ٤٤]، فإن فيها عشرين ضرباً من البديع، وهي سبعَ عشْرةَ لفظة؛ وذلك:

المناسبة التامة في ﴿ٱبۡلَعِي﴾، و﴿أَقۡلِعِي﴾.

والاستعارة فيهما.

والطباق بين الأرض والسماء.

والمجاز في قوله تعالى: ﴿وَيَٰسَمَآءُ﴾، فإن الحقيقة: يا مطر السماء.

والإشارة في: ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾، فإنَّه عبَّر به عن معانٍ كثيرةٍ، لأن الماء لا يغيض حتى يُقلِع مطر السماء وتبلَعَ الأرض ما يخرُج منها من عيون الماء، فينقص الحاصل على وجه الأرض من الماء.

والإرداف في: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ﴾.

والتمثيل في: ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾.

والتعليل، فإنَّ ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ عِلَّة الاستواء.

وصحة التقسيم، فإنَّه استوعب فيه أقسام الماء حالة نقصه؛ إذ ليس إلا احتباس ماء السماء، والماء النابع من الأرض، وغَيْض الماء الذي على ظهرها.

والاحتراس في الدعاء، لئلا يتوهّم أن الغَرق لعمومه شَمَل مَن لا يستحق الهلاك، فإن عَدْلَه تعالى يمنع أن يدعوَ على غير مستحقّ.

وحسن النسق وائتلاف اللفظ مع المعنى.

والإيجاز؛ فإنه تعالى قصَّ القصة مستوعبة بأخصر عبارة.

والتسهيم؛ لأنَّ أول الآية يدُل على آخرها.

والتهذيب؛ لأن مفرداتها موصوفة بصفات الحسن، كلّ لفظة سهلة مخارج الحروف، عليها رونقُ الفصاحة مع الخلوّ من البشاعة وعقادة التركيب.

وحسن البيان، من جهة أنَّ السامع لا يتوقف في فهم معنى الكلام، ولا يشكل عليه شيء منه.

والتمكين؛ لأن الفاصلة مستقرَّة في محلّها، مطمئنة في مكانها، غير قلقة ولا مستدعاة.

والانسجام.

هذا ما ذكره ابن أبي الإصبع[٢].

قلت: فيها أيضاً الاعتراض.

---

(١) في «بديع القرآن» ص٣٤٠ ـ ٣٤١، باب الإبداع.

(٢) في «بديع القرآن» ص٣٤٠ ـ ٣٤٣.